مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

نتائج رئاسيات ٢٠٢٣ النيجيرية وتحديات المرحلة القادمة

حكيم ألادي نجم الدين
مدير مركز الأفارقة للدراسات والاستشارات،
لاغوس - نيجيريا.

مسارات

أغسطس، ٢٠٢٣م/ محرم ١٤٤٥هـ

نتائج رئاسيات ٢٠٢٣ النيجيرية
وتحديات المرحلة القادمة

المحتويات

ملخص	٦
مقدمة	٧
أولا- الحملات الانتخابية الرئاسية	٧
ثانيا- إجراء الانتخابات	١٠
ثالثا- نتائج الانتخابات	١٢
رابعا- عوامل مؤثرة وتحديات المرحلة القادمة	١٥
خاتمة	١٩

ملخص

أجرت نيجيريا انتخاباتها العامة التي شملت عملية انتخاب رئيس البلاد، وأعضاء الجمعية الوطنية الفدرالية، وأتت بتطورات غير متوقعة، تجعل هذه الانتخابات مهمة في التاريخ السياسي النيجيري، لأثره السياسي والاقتصادي المتوقع على مستقبل البلاد. وعليه؛ تتناول هذه الورقة عملية هذه الانتخابات، من حيث: حملاتها، وإجرائها، ونتائجها، وبعض التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب الجديد.

مقدمة

توجّه النيجيريون يوم السبت الموافق ٢٥ فبراير عام ٢٠٢٣م إلى صناديق الاقتراع، لانتخاب رئيسهم الجديد، الذي سيخلف «محمد بخاري»، الذي يتنحَّى بعد ثماني سنوات في السلطة، وانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية - ٣٦٠ عضوا في مجلس النواب الاتحادي، و١٠٩ أعضاء في مجلس الشيوخ -. وكان إعلان النتائج بمثابة ختام حملات انتخابية مرهقة، أنتجت منافسا قويا وجديدا للحزبَين السياسيين الرئيسين في الدولة، التي كثيرا ما ينظر بعض سياسييها إلى الانتخابات العامة، على أنها «حرب» مع المنافسين.

وفي حين لم تكن الانتخابات الرئاسية لهذا العام (٢٠٢٣م) استثناءً عن سابقاتها[١]؛ إلا أن تطورات المشهد السياسي قُبَيلها، وبعد إعلان نتائجها، أثبتت أنها ظاهرة فريدة، ليس فقط بسبب المخاوف والشكوك، ولكن بسبب المشاركة الكبيرة للشباب، والممارسات المثيرة للجدل من قبل المفوضية الانتخابية القومية، مثل: طريقة استخدام نظام اعتماد الناخبين ثنائي الوضع (Bimodal Voter Accreditation System)، وسياسات الإدارة الحالية، التي أدت إلى معارضة شرسة، وحملة تشهير بين المرشحين، بالإضافة إلى النتائج التي ثبّتت قدمي حزب ثالث، كقوة سياسية ثالثة في البلاد. وسوف نعرض في هذه الدراسة للأطراف التي خاضت هذه الانتخابات، والإجراءات التي رافقتها، ونتائج هذه الانتخابات، وما اكتنفها من ملاحظات وانتقادات، وتحديات المرحلة القادمة، وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولا- الحملات الانتخابية الرئاسية

تنافس ١٨ مرشحًا رسميا للرئاسة النيجيرية[٢]، ولكن أربعة منهم فقط، برزوا كمترشحين رئيسين، بينما كان ثلاثة منهم فقط، قد امتلكوا فرصة واقعية للفوز، وهم: بولا أحمد تينوبو، من حزب مؤتمر الجميع التقدميين (All Progressives Congress) الحاكم، وأتيكو أبوبكر، من حزب الشعب الديمقراطي (Peoples Democratic Party) المعارض الرئيس، الذي حكم نيجيريا عند بدء الجمهورية الرابعة الحالية في

(١) حكيم ألادي نجم الدين، «المشهد السياسي في نيجيريا: الخارطة الحزبية والانتشار الجيو- إثني ورئاسات عام ٢٠٢٣م،» دراسة رقم ٦٥, (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٣م)، ٢١،
https://www.kfcris.com/ar/view/post/406.

(٢) حكيم ألادي نجم الدين، "رئاسيات 2023م النيجيرية (١): مَن هم المترشحون؟ وهل حان دور العرّاب السياسي "بولا تينوبو" للرئاسة؟،" قراءات إفريقية، (٣١، يناير، ٢٠٢٣م)،
https://www.qiraatafrican.com/home/new/رئاسيات2023-م-النيجيرية1--م-ن-هم-المترشحون-وهل-حان-دور-العر-اب-السياسي-بولا-تينوبو-للرئاسة#sthash.j7F95b41.dpbs.

عام ١٩٩٩م حتى عام ٢٠١٥، و بيتر أوبي، من «حزب العمال» (Labour Party)، و رابيو موسى كوانكواسو، من حزب الشعب النيجيري الجديد (New Nigeria Peoples Party). وأمضوا خمسة أشهر متجولين في جميع أنحاء البلاد، معلنين وعودهم وبرامجهم، ومتبادلين اللوم والاتهامات والنقد العنيف، ضد بعضهم البعض.

وباستقراء بياناتهم السياسية، اتضح أن معظم المرشحين الرئاسيين، لم يأتوا بجديد يقدمونه للنيجيريين، وأنهم اتفقوا جميعا على أن نيجيريا - بسبب أوضاعها الحالية - بحاجة إلى تغيير مسارها نحو الأفضل. وكانت بياناتهم أيضا متشابهة تماما، وهو ما يعني - ضمنيا - أنهم تعهدوا بالشيء نفسه: الوحدة الوطنية، وتعزيز الأمن القومي، والانتعاش الاقتصادي، وتعزيز نظام حكمٍ يوفر فرصا عادلة للجميع، بغض النظر عن انتماءاتهم ومعتقداتهم[٣].

وقد اختلف المرشحون في استراتيجية تنفيذ وعودهم؛ إذ تناول: تينوبو - من الحزب الحاكم - في بيانه، الحديث عن الأهداف والحلول، وركّز على ١٧ مجالا تهتم بها إدارته. وأكّد أنه سيبني على النجاحات الحالية لإدارة الرئيس بخاري، مع معالجة كل مجال، ليقدم ما تعتبره إدارته أفضل الحلول[٤]. بينما وعد: أتيكو - من الحزب المعارض الرئيس - النيجيريين بحياة أفضل، من خلال برنامجه المكون من خمس نقاط، وهي: التعليم، وإعادة الهيكلة الإدارية والسياسية، من خلال نقل المزيد من السلطة إلى الولايات النيجيرية، البالغ عدد ٣٦ ولاية، والازدهار الاقتصادي، والأمن والوحدة. وأشار أتيكو إلى أنه سيطبق نجاحات حزبه بين عامي ١٩٩٩- ٢٠٠٧م، لكون تلك الفترة - تحت حكم الرئيس السابق: أولوسيغون أوباسانجو - تقدّمت في مجالات غطّت الاقتصاد، وتنمية الإنسان، ورأس المال البشري، وتعزيز الحوكمة[٥].

وركّز المرشح الثالث: بيتر أوبي، على سبعة مجالات ذات مواضيع فرعية، حيث تعهّد بتأمين نيجيريا، وتوحيدها، وتحويلها من دولة الاستهلاك، إلى دولة الإنتاج، ومحاربة الفساد، وضمان سيادة القانون، وإعطاء الأولوية لتنمية رأس المال البشري، وتعزيز وصول الشباب والمواطنين إلى التمويل، والحد

(3) Jide Ajani, "Presidential candidates, campaigns and their manifestos," *Vanguard*, February 21, 2023, https://www.vanguardngr.com/2023/02/presidential-candidates-campaigns-and-their-manifestos/.

(4) Deji Elumoye and Adedayo Akinwale, "Tinubu Unveils Manifesto, Vows to End Petrol Subsidy, FX Crisis," *This Day*, October 22, 2022, https://www.thisdaylive.com/index.php/2022/10/22/tinubu-unveils-manifesto-vows-to-end-petrol-subsidy-fx-crisis/.

(5) Nasir Ayitogo, "2023: Atiku formally declares ambition, highlights five focus areas," *Premium Times*, March 23, 2022, https://www.premiumtimesng.com/news/headlines/519188-2023-atiku-formally-declares-ambition-highlights-five-focus-areas.html.

من البطالة، وانعدام الأمن[٦]. وقد قدم المرشح: رابيو كوانكواسو شيئًا مشابهًا بطريقة أخرى، موزعة على ٢٧ نقطة، غطت معظم المجالات والقضايا، بالإضافة إلى دعوته إلى تبنّي نموذج جديد لإنعاش الاقتصاد، وضرورة معالجة الأزمات الأمنية، والوحدة الوطنية[٧].

وهناك مرشحو أحزاب سياسية أخرى، مثل: «المؤتمر الديمقراطي الإفريقي» (African Democratic Congress)، الذي كان مرشحه: دوميبي كاشكوو (Dumebi Kachikwu). والحزب الديمقراطي الاجتماعي (Social Democratic Party)، الذي كان مرشحه: أديوولي أديبايو (Adewole Adebayo)، وغيرهما من الذين حوّلوا تجمعات الحملات الانتخابية، إلى أماكن سكب اللوم على المعارضين، أو إصدار معلومات مغلوطة وأحداث مبهمة. ومنهم أيضا من اعتمدوا على الأسلوب الثوري في الخطب، لجذب الناخبين إلى جانبهم، وبخاصة مرشحو المعارضة الأصغر سنا، الذين مالوا إلى التركيز على مهاجمة الحزبَين الرئيسين - الحاكم، والمعارض الرئيس - ومزاعم فسادهما، وانتقاد أعمار مرشحَيهما - بولا تينوبو البالغ من العمر ٧٠ عاما، وأتيكو أبو بكر البالغ ٧٦ عاما من العمر-؛ وهي إستراتيجية تبنّاها هؤلاء المرشحون المعارضون، للحصول على دعم النيجيريين، الذين لم يقرروا من هو الذي سيصوتون له، قبل أيام من الانتخابات، ولاستقطاب تأييد الفئة الشبابية والأصغر سنا، حيث إن متوسط العمر في نيجيريا هو ١٨ عامًا[٨].

ويمكن القول من خلال الحملات الانتخابية والوعود المختلفة: إن المرشحِين الرئاسيين، رأوا أن إيجاد مخطط اقتصادي شامل، أمرٌ حيوي لإصلاح محتمل للاقتصاد النيجيري، وانتقد بعضهم سياسة إعادة تصميم الأوراق النقدية من فئات ١،٠٠٠ و٥٠٠ و٢٠٠ من العملة الوطنية (نايرا) - وإلغاء التعامل بالأوراق القديمة في وقت ضيّق قبل الانتخابات[٩]، بهدف الحد من تدفق الأموال غير المشروعة، وإعاقة خطوات إخفاء الأموال النقدية من قبل السياسيين، وتعقيم شراء الأصوات في انتخابات عام ٢٠٢٣م. ورغم أهمية هذه السياسة النقدية، إلا أن سوء تنفيذها أضرّ بمعظم النيجيريين، وعزّز الشعور المعادي للحزب الحاكم، ومرشحّه - تينوبو، حيث مضت إدارة بخاري في هذه السياسة، رغم قرار المحكمة

(6) Emmanuel Egobiambu, "Labour Party, Peter Obi Release Campaign Manifesto For 2023," *Channels TV*, December 3, 2022, https://www.channelstv.com/2022/12/03/labour-party-peter-obi-release-campaign-manifesto-for-2023/.

(7) Idowu Abdullahi, "Manifesto: Kwankwaso's 20 promises to Nigerians," *The Punch*, November 2, 2022, https://punchng.com/manifesto-kwankwasos-20-promises-to-nigerians/.

(8) Ajani, «Presidential candidates, campaigns and their manifestos».

(9) Jibrin Ibrahim, "Naira redesign policy: When government invents a crisis, By Jibrin Ibrahim," *Premium Times*, February 10, 2023, https://www.premiumtimesng.com/opinion/581003-naira-redesign-policy-when-government-invents-a-crisis-by-jibrin-ibrahim.html.

العليا بأن يسري التعامل مع فئات العملة القديمة، ورغم شكاوى حكام بعض الولايات والمواطنين النيجيريين، بأن هذه السياسة تضرّ بالسكان.

ومما لوحظ، أنه في حين أن جميع المرشحين، منحوا الأمل للنيجيريين خلال حملاتهم وبرامجهم الانتخابية؛ فقد تورطوا في إحداث الانقسام بين النيجيريين، كما أن بعضهم ممن خدموا الإدارات السابقة، شاركوا في أزمة التنمية التي تعاني منها نيجيريا اليوم. هذا إلى جانب أنهم مالوا إلى ضبط خطابات حملتهم في بعض الحالات، لتلائم روايات قواعدهم الداعمة، والتي تشمل مجموعات إثنية، وشخصيات تاريخية وسياسية معينة، وأحداث ماضية، ملحقة بها الشعور بالظلم، وعدم مساواة إقليم في توزيع الثروات والسلطة.

جدير بالذكر، أن الإمكانات المالية - أيضا - لعبت دورا حاسما؛ إذ بلغت مخصصات ميزانية المفوضية القومية المستقلة للانتخابات (Independent National Electoral Commission)، للانتخابات العامة في عام ٢٠٢٣م، ما مقداره ٣.٥ مليار نايرا (حوالي ٦٦٨ مليون دولار في سعر الصرف الرسمي، لشهر نوفمبر عام ٢٠٢٢م)، وهو زيادة بنسبة ٦٢ في المئة عما أُنفِق على الانتخابات العامة لعام ٢٠١٩ [١٠]. بينما توقّع البعض أن يكون كل من المرشحين الرئيسين الثلاثة - تينوبو، وأتيكو، وأوبي- قد أنفق ما لا يقل عن ١٠٠ مليار نايرا (أكثر من ٢٢٠ مليون دولار)، للفوز بتذكرة حزبهم، واستراتيجيات جمع الأصوات والخدمات اللوجستية للحملات، ودفع رواتب مندوبيهم والمسؤولين الآخرين في جميع أنحاء البلاد. هذا بالرغم من أن قانون الانتخابات لعام ٢٠٢٢م، بصيغته المعدلة، حدّد الحد الأقصى لنفقات كل مرشّح في الانتخابات الرئاسية في ٥ مليارات نايرا فقط (أكثر من ١١ مليون دولار)[١١].

ثانيا- إجراء الانتخابات

جرت الانتخابات الرئاسية في يوم السبت الموافق ٢٥ فبراير كما كان مقررا، وكانت هادئة نسبيا. ولكن عددا كبيرا من مسؤولي المفوضية القومية المستقلة للانتخابات، تأخروا عن الوصول إلى عدة مراكز اقتراع، بسبب الإخفاقات اللوجستية - كما كان الحال في الانتخابات السابقة - رغم أن المقرر أن يبدأ التصويت في الساعة ٨:٣٠ صباحا. وفي ولايات بالجنوب والشمال، مثل ولاية إيمو الجنوبية؛ انتظرهم

(١٠) نجم الدين، «المشهد السياسي في نيجيريا: الخارطة الحزبية والانتشار الجيو- إثني ورئاسات عام ٢٠٢٣م».

(11) Kazeem Akintunde, "Elections and cost implications for Nigeria, by Kazeem Akintunde," *The Eagle Online*, February 27, 2023, https://theeagleonline.com.ng/elections-and-cost-implications-for-nigeria-by-kazeem-akintunde/.

الناخبون حتى الساعة ٣:٣٠ مساء - أي بعد ساعةٍ من توقيت انتهاء التصويت. وفي مناطق أخرى، حالَ فشل الأجهزة التكنولوجية المستخدمة، وقضايا أخرى، دون إجراء التصويت كما هو مخطط، فاستمرت عملية التصويت في اليوم التالي (الأحد ٢٦ فبراير)[١٢].

وقد شاب العنف عملية التصويت في مراكز اقتراع ببعض المناطق في ولايتي: لاغوس، وريفرز، الجنوبيتين، حيث فرّ الذين كانوا يقفون في الطوابير للإدلاء بأصواتهم، عندما هاجم مسلحون هذه المراكز، بهدف منعهم من التصويت. كما أن أداء السلطات الانتخابية كانت بطيئة، مقابل الأعداد الكبيرة التي تنتظر دورها في التصويت، بينما كانت العملية سريعة في مراكز أخرى. واعترف محمود يعقوبو - رئيس المفوضية القومية المستقلة للانتخابات - في مؤتمر صحفي في العاصمة أبوجا بهذه الإخفاقات، قائلا: إن أفرادا مسلحين، هاجموا مراكز الاقتراع في ولاية دلتا الجنوبية، وأخذوا معهم جهازي اقتراع بيومتريين على الأقل، وإن ولايتي: بورنو، وكاتسينا، في الشمال، أبلغتا أيضا عن حوادث عنف[١٣].

وكانت النتيجة، أن قرّر نصف الناخبين المؤهلين في الانتخابات، عدم المشاركة في عملية التصويت، أو العودة إلى منازلهم، حيث شارك في الانتخابات ٢٥,٧٪ فقط من عدد الناخبين المؤهلين، البالغين حوالي ٩٠ مليون ناخب، لتسجّل هذه الانتخابات أدنى نسبة مشاركة في أية انتخابات، منذ عام ١٩٩٩م، رغم كونها الأعلى تكلفة.

على أن هناك تطورا إيجابيا في هذه الانتخابات، متمثلا في قلة مشاهد شراء الأصوات في الانتخابات الرئاسية لهذا العام، والتي كانت شائعة في الانتخابات النيجيرية السابقة، حيث تقلّص ذلك نتيجة سياسة إطلاق الفئات الجديدة من العملة الوطنية، وإلغاء التعامل بالفئات الورقية القديمة، مع الندرة الشديدة لهذه الأوراق الجديدة، مما أثّر سلبا في اقتصاد نيجيريا، وتجارات المواطنين، وقلّص قدرةَ الأحزاب السياسية على توزيع الأوراق النقدية. وبالتالي، استفادت الأحزاب الصغيرة المعارضة، مثل: حزب العمل، من هذا الوضع، لتساويه مع الأحزاب الكبيرة التي تملك الإمكانات المالية، ومستعدة لاستغلال أوضاع الناخبين الفقراء، بتقديم المال لهم مقابل أصواتهم. وهذا التطور الجديد يعزز - أيضا - مساعي المفوضية القومية المستقلة للانتخابات، والمنظمات غير الحكومية الأخرى لمكافحة شراء الأصوات.

(12) "Presidential, NASS polls: Details of how states fared," *The Sun*, February 26, 2023, https://sunnewsonline.com/presidential-nass-polls-details-of-how-states-fared/.

(13) "2023 Elections: Insecurity، logistic issues caused delay in voting – INEC," *Vanguard*, February 25, 2023, https://www.vanguardngr.com/2023/02/2023-elections-insecurity-logistic-issues-caused-delay-in-voting-inec/.

ثالثا- نتائج الانتخابات

يتطلب فوز المرشح الرئاسي بالرئاسة، أن يحصل على أكبر عدد من الأصوات، وأن يفوز أيضا بنسبة ٢٥٪ في ثلثي ولايات نيجيريا، البالغ عددها ٣٦ ولاية. ووفقًا للنتائج الرسمية من قبل محمود يعقوبو - رئيس المفوضية القومية المستقلة للانتخابات -؛ فقد حصل بولا أحمد تينوبو، مرشح حزب مؤتمر الجميع التقدميين الحاكم على ٨،٧٩٤،٧٢٦ مليون صوت - أي ما يقرب من ثلث المجموع -، بينما حصل أقرب منافسيه - أتيكو أبو بكر من حزب الشعب الديمقراطي المعارض الرئيس، في محاولته السادسة للفوز بالرئاسة - على ٦،٩٨٤،٥٢٠ صوتا. وحصل بيتر أوبي من حزب العمال، الذي كان في المركز الثالث على ٦،١٠١،٥٣٣ صوتا. وجاء رابيو كوانكواسو من حزب الشعب النيجيري الجديد في المركز الرابع بـ ١،٤٩٦،٦٨٧ صوتا[١٤].

وأعلن رئيس المفوضية الانتخابية فوز تينوبو - وهو من إثنية يوروبا في جنوب غربي نيجيريا - في هذه الانتخابات الرئاسية؛ لأنه استوفى الشرط الدستوري الأول، بتسجيله أعلى نسبة من بين جميع المرشحين، وحصل أيضا على أكثر من ٢٥٪ من الأصوات المدلى بها في ٣٠ ولاية، وهي أكثر من ٢٤ ولاية المطلوبة دستوريا. وتشمل الولايات التي فاز فيها تينوبو بأغلبية الأصوات: ولايات ريفرز، وبورنو، وجيغاوا، وزمفارا، وبَينْوَيْ، وكوغي، وكوارا، ونيجر (ولاية نيجيرية مختلفة عن دولة النيجر)، وإيكيتي، وأوندو، وأويو، وأوغون.

وفاز أقرب منافس لـ تينوبو - وهو أتيكو أبو بكر - في ولايات: كتسينا، وكبّي، وسوكوتو، وكادونا، وغومبَيْ، ويوبي، وبَوْتْشي، وأداماوا، وتارابا، وأوسون، وأكوا- إيبوم، وبَايَلْسَا. بينما فاز بيتر أوبي في ولايات: إيدو، وكروس- ريفر، ودلتا، ولاغوس، و منطقة العاصمة الاتحادية لنيجيريا (أبوجا)، وبَلَيْتُو، وإيمو، وإيبَونْيِي، ونساراوا، وأنمبرا، وآبيا، وإينوغو. أما رابيو كوانكواسو؛ فقد فاز بأغلبية الأصوات في ولاية كانو فقط، وهو ما يؤشر على إخفاقه في توسيع دوائر شعبيته خارج الشمال، ومحدودية دعمه الذي يفتقر إلى دعم الأقاليم الجنوبية، وبعض الأقاليم الشمالية.

وقد كشفت نتائج الانتخابات، أنه على الرغم من أنشطة الشباب المتحمسين، والنشوة الوطنية التي رافقت حملات بيتر أوبي الانتخابية؛ إلا أنه فشل في الحصول على الأصوات اللازمة للفوز عبر مناطق جغرافية واسعة، حيث تركز معظم فوزه في إقليمه جنوب الشرق. ومع ذلك، جاءت النتائج بصدمة

(14) "INEC declares APC's Bola Tinubu winner of Nigeria's presidential election," *Premium Times*, March 1, 2023, https://www.premiumtimesng.com/news/headlines/585443-breaking-inec-declares-apcs-bola-tinubu-winner-of-nigerias-presidential-election.html.

متمثلة في تمكّنه من انتزاع السلطة من تينوبو في ولاية لاغوس - مكان قوة تينوبو، حيث فاز فيها أوبي بـ ٥٨٢،٤٥٤ صوتًا مقابل ٥٧٢،٦٠٦ صوتًا لـ تينوبو. وقد كان ضمن إستراتيجية أوبي، أن يحوّل لاغوس - العاصمة التجارية لنيجيريا - إلى ولاية متأرجحة؛ إذ بالرغم من أن لاغوس مستوطنة تاريخية لإثنية يوروبا، إلا أن كونها العاصمة السابقة لنيجيريا، مكّنها من ضم مجتمعات كبيرة من الإثنيات النيجيرية المختلفة، بما في ذلك الإيبو، الذين ينتمي إليهم بيتر أوبي، ويتواجدون بكثرة في مناطق مختلفة في المدينة. وأسهم في فوز بيتر أوبي بلاغوس، وجود عدد كبير من الناخبين الشباب المتعلمين، المقيمين في المدينة، والذين ترجح احتمالية تصويتهم على أسس القضايا الوطنية، بما في ذلك تأييدهم لاحتجاجات عام ٢٠٢٠م، ضد وحشية الشرطة في لاغوس، حيث كان التصور العام، أن حكومتي ولاية لاغوس، والحكومة الفدرالية النيجيرية - اللتين يقودهما الحزب الحاكم - كانتا ضد مطلب الشباب في تلك الاحتجاجات. وهناك زعماء الكنائس الكبرى في لاغوس، استغلوا منابرهم للاحتشاد ضد تينوبو، بسبب ما أسموه تذكرة: «مسلم - مسلم»؛ أي أن تينوبو ونائبه كاشم شيتيما مسلمون، وهو ما يخالف صفقة عام ١٩٩٩م، وما اعتاده النيجيريون من حيث اختلاف دين الرئيس ونائبه، لتفادي الصراع الديني. هذا إلى جانب نقص السيولة قبل أسابيع من الانتخابات، والذي أثّر بشكل كبير على سكان لاغوس وغيرها من الولايات.

ومن التطورات الجديدة التي كشفت عنها النتائج، مستوى الغضب ضد إدارة حزب مؤتمر الجميع التقدميين الحاكم، حيث خسر مرشح الحزب تينوبو في ولاية كتسينا - مسقط رأس محمد بخاري الرئيس الحالي المنتهية ولايته، لصالح أتيكو أبو بكر - مرشح حزب الشعب الديمقراطي المعارض الرئيس - بفارق ضئيل، قدره ٤٨٩،٠٤٥ صوتا لـ أتيكو، مقابل ٤٨٢،٢٨٣ صوتًا لـ تينوبو[١٥]. كما أن بيتر أوبي، تمكّن من الفوز بأغلبية الأصوات في منطقة العاصمة الفيدرالية (أبوجا)، وهو ما يعزز رصيده السياسي، إلى جانب فوزه في لاغوس.

على أنه بالرغم من بعض الإشادات، التي حظيت بها المفوضية الانتخابية، من قبل مراقبين محليين وإقليميين ودوليين، ورغم سرعة إجراء عملية التصويت في مراكز كثيرة، بسبب التكنولوجيا الجديدة؛ فقد تباينت ردود الأفعال بعد إعلان فوز بولا تينوبو؛ إذ يرى البعض أن العملية التي أدت إلى ظهوره كرئيس منتخب، شابها مخالفات، وسط مزاعم أشكال أخرى من التزوير الانتخابي. بل رفض أكبر

(15) "2023 Presidential Election Results By States (Declared by INEC)," *Vanguard*, March 19, 2023, https://www.vanguardngr.com/2023-presidential-election-results-by-states/.

حزبين معارضَين - حزب الشعب الديمقراطي، وحزب العمل - نتائج الانتخابات الرئاسية، داعين إلى إلغائها، بسبب مزاعم عدم التزام المفوضية الانتخابية بالقانون الانتخابي في فرز الأصوات، وإعلان النتائج؛ حيث فشلت المفوضية في تحميل نتائج الانتخابات في أكثر من ١٧٠،٠٠٠ وحدة اقتراع على خادم مركزي باسم (IReV)، كما يقتضي القانون، وأن ذلك خطوة أولية أساسية، يجب على المفوضية القيام بها، قبل المقارنة بين النتائج وإعلانها[١٦].

وانتشرت مزاعم التلاعب بالأصوات على وسائل التواصل الاجتماعي لأنصار بيتر أوبي، الذي يصرّ على أنه الفائز الحقيقي، وأن لديه الأدلة التي تثبت ذلك. وقد حثّ الرئيس السابق أولوسيغون أوباسانجو - أحد مؤيدي بيتر أوبي - المفوضية الانتخابية على إنقاذ البلاد من «خطر يلوح في الأفق»، وطلب من الرئيس بخاري التدخّل، وإلغاء جميع الانتخابات، التي «لا تجتاز اختبار المصداقية والشفافية»، في إشارة إلى تلك النتائج، التي شكك فيها الأطراف، أو المتنازع عليها. وشهدت العاصمة النيجيرية أبوجا تصريحات واحتجاجات من قبل مرشحَي الحزبين المعارِضَين، القائلَين: إن النتائج زائفة، وإن الانتخابات «لم تكن حرة ونزيهة»[١٧].

ويعني ما سبق، أن الساحة السياسية النيجيرية، لن تخلوَ من القضايا والجدالات المرتبطة بهذه الانتخابات، في الأسابيع والأشهر القادمة؛ إذ توجّه كل من أتيكو أبو بكر، وبيتر أوبي، إلى محكمة الانتخابات الرئاسية (Presidential Election Court) في أبوجا، سعيا للحصول على أمر للسماح لهما بفحص المواد المستخدمة في اقتراع ٢٥ فبراير. بينما قاضت ست ولايات نيجيرية - أداماوا، وأكوا - إيبوم، وبايَلْسا، ودلتا، وإيدو، وسوكوتو، الحكومة الفدرالية أمام المحكمة العليا، بشأن إجراء وتصنيف وإعلان الانتخابات الرئاسية، وانتخابات الجمعية الوطنية[١٨]. وفي المقابل؛ عيّن حزب مؤتمر الجميع التقدميين الحاكم ١٢ محاميا من كبار محامي نيجيريا (Senior Advocate of Nigeria)، للدفاع عن فوز مرشحه الرئاسي - بولا تينوبو[١٩].

---

(16) "How SaharaReporters' Investigation Uncovered Plot By INEC To Rig 2023 Election Results Through Uploads From Polling Units," *Sahara Reporters*, March 2, 2023, https://saharareporters.com/2023/03/02/how-saharareporters-investigation-uncovered-plot-inec-rig-2023-election-results-through.

(17) Nosmot Gbadamosi, "Tensions Escalate After Nigeria Election Results," *Foreign Policy*, March 1, 2023, https://foreignpolicy.com/2023/03/01/tensions-escalate-as-nigeria-awaits-results/.

(18) Israel Arogbonlo, "Tinubu: Legal battle begins as Obi, Atiku officially go to court," *The Nigerian Tribune*, March 3, 2023, https://tribuneonlineng.com/tinubu-legal-battle-begins-as-obi-atiku-officially-go-to-court/.

(19) Ignatius Igwe, "2023 Elections: APC Sets Up Legal Team To Defend Tinubu's Mandate," *Channels TV*, March 7, 2023, https://www.channelstv.com/2023/03/07/apc-appoints-12-senior-advocates-to-defend-tinubus-mandate/.

رابعا- عوامل مؤثرة وتحديات المرحلة القادمة

في حال فشلت قضايا المحاكم ضد المفوضية الانتخابية، وإخفاق مساعي إعلان إلغاء فوز بولا تينوبو - مرشح الحزب الحاكم؛ فسيؤدي تينوبو في ٢٩ مايو عام ٢٠٢٣م اليمين، كخامس رئيس منتخب ديمقراطيا لنيجيريا، منذ نهاية الحكم العسكري قبل ربع قرن. وعندها سيرث تينوبو دولة ضعيفة اقتصاديا، وأقل أمانا، في ظل تضاؤل مكانتها الإقليمية والدولية تحت قيادة حزبه. وسيحتاج أيضًا إلى معالجة بعض التحديات التي خلقتها الانتخابات، والتي أتت به إلى سدّة الحكم.

وتضم بعض العوامل المؤثرة في الحملات، والنتائج الانتخابية لعام ٢٠٢٣م، والتحديات التي تواجه الرئيس المنتخب ما يلي:

١- ضعف الأيديولوجية وعامل شخصية المرشح

مما يلاحظ في نقاشات السياسة النيجيرية، أنها قلما تتمحور حول الأيديولوجية، وغالبا ما تكون الخلافات عبر الخطوط الحزبية والإقليمية، كما أن الفاعلين السياسيين، غالبا ما يتخطون الانقسامات الحزبية، ويغيّرون موقفهم من القضايا الوطنية، اعتمادا على محطات حياتهم المهنية، والمتغيرات الأخرى في الدورة الانتخابية. وقد أظهرت نتائج انتخابات عام ٢٠٢٣م الرئاسية، أنه في حين لعبت القضايا الوطنية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية أدوارا رئيسة، فإن السياسة التي تحركها شخصية المرشح، وثقافة المحسوبية، لا تزال مهيمنة.

ويمكن ملاحظة ذلك في شخصية رابيو كوانكواسو، الذي اتُّهِم من قبلُ ببناء «عبادة الشخصية» (cult of personality) بعد تركه حكم ولاية كانو، كحاكم لها. وفي هذه الانتخابات الرئاسية الأخيرة - لعام ٢٠٢٣م - فاز كوانكواسو في كانو - وهي ولاية ذات قيمة انتخابية، لكثرة عدد الناخبين فيها، وحاصل على نسبة عالية من الأصوات في بعض المدن الشمالية الأخرى، تحت راية حزبه الجديد - حزب الشعب النيجيري الجديد - الذي نادرا ما يسمع أو يتحدث عنه، قبل اعتماده كذراع سياسي لحركته الوطنية، التي أطلقها في فبراير عام ٢٠٢٢م. بل ونجح كوانكواسو في ضم أتباعه ومؤيديه في حركة «كوانكواسية» (Kwankwasiyya) إلى الحزب الجديد[٢٠].

---

(٢٠) حكيم ألادي نجم الدين، «رئاسيات ٢٠٢٣م النيجيرية (٣): هل بإمكان «بيتر أوبي» أو «رابيو كوانكواسو» قلب المعادلة لصالحهما؟،» قراءات إفريقية، (٢٢، فبراير، ٢٠٢٣م)، https://qiraatafrican.com/home/new/رئاسيات2023-م-النيجيرية3--هل-بإمكان-بيتر-أوبي-أو-رابيو-كوانكواسو-قلب-المعادلة-لصالحهما#sthash.xUtEoKDd.Q6zsZcXg.dpbs.

ويمكن قول الشيء نفسه - أيضا - عن الرئيس المنتخب بولا تينوبو، الذي يعتبر من أكبر العرابين السياسيين النشطين في السياسة النيجيرية، منذ أكثر من ثلاثة عقود. وعلى الرغم من أن تينوبو - المتهم أيضا بـ «عبادة الشخصية» - هو أحد السياسيين النيجيريين القلائل، الذين عرّفوا أيديولوجيتهم على أنها تقدمية، وتمسّك بها في جميع الفصول والمحطات السياسية؛ إلا أنه مختلف نسبيا عن بعض أقرانه ومنافسيه، مثل: أتيكو، وكوانكواسو، حيث لم ينشق تينوبو عن تلك الأيديلوجية، خلال ٣٠ عاما من ممارسته السياسية، ولم يكن ينتمي إلى حزب سياسي يعكس أيديولوجية التيار اليميني.

٢- الأزمة الاقتصادية والأمنية

من خلال متابعة نتائج الانتخابات، يتضح مدى تأثير مستويات الدخل في خيارات التصويت. وقد وصل حزب تينوبو - بقيادة الرئيس بخاري - إلى السلطة لأول مرة في عام ٢٠١٥م، عبر حملة أطلق عليها «التغيير»، وفاز الحزب أيضا في عام ٢٠٢٣م، من خلال حملة «أمل متجدد». ومع ذلك، كانت معظم القضايا التي كانت مصدر قلق للناخبين في عام ٢٠١٥م، هي القضايا نفسها التي مثلت صداعا أكبر في عام ٢٠٢٣م.

وفي ظل التحديات الراهنة؛ لن يكون لدى بولا تينوبو الكثير من الوقت للاحتفال بفوزه في الانتخابات الرئاسية النيجيرية، لأنه سيرث أزمة اجتماعية عميقة، تتطلب معالجتها إصلاحا جذريا. وهناك حاجة كبيرة لإنعاش الاقتصاد؛ إذ تبلغ نسبة البطالة ٣٣٪، وهي أعلى بين الشباب، في دولة غنية بالموارد الطبيعية والبشرية. وتواجه نيجيريا - أكبر اقتصاد في إفريقيا - أزمة مالية عميقة، ونقصا حادا في العملات المحلية والأجنبية. وبلغ معدل التضخم ٢١٪، وأدى إلى أزمة غلاء المعيشة، والدولة مثقلة بالديون. هذا إلى جانب الأزمة الأمنية التي تنتشر في بعض أجزاء البلاد، مثل: العنف، والتمرد، والإجرام، التي تتغذى على الأزمة الاجتماعية، وانعدام الثقة بالدولة وفاعليها ومؤسساتها.

وفي حين لوّح تينوبو إلى أن إدارته، ستخفض دعم الطاقة لتخفيف تمويل الدولة، وعكس اتجاه الانخفاض في إنتاج النفط، وحدّد هدفا طموحا لزيادة الإنتاج بحوالي ١,٥ مليون برميل يوميا، بأكثر من ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٢٧م؛ فإن المستثمرين الأجانب، أشاروا إلى أن أسعار الصرف المتعددة في نيجيريا، وتحركات البنك المركزي لتقنين الدولارات، تشكلان لهم رادعا كبيرا.

٣- تباعد الهوة الإثنية وانتشار العنف السياسي

إذ قدمت انتخابات عام ٢٠٢٣م، مثالا حيّا لعنصري الدين والإثنية في الممارسة السياسية النيجيرية؛ حيث كان المرشحون الرئاسيون الثلاثة البارزون - أحمد بولا تينوبو، وأتيكو أبو بكر، وبيتر أوبي - من

إثنيات يوروبا، وفولاني، وإيبو، على التوالي. وفي حين أن قرار الحزب الحاكم تقديم تذكرة: «مسلم - مسلم»، قد أدى إلى تصعيد التوترات الدينية في نيجيريا؛ فقد كانت جهود كل إثنية مهيمنة في ولاية معينة، لمنع الآخرين من التصويت لمرشحيهم المفضلين، خلال الانتخابات الأخيرة، قد أدّت إلى مواجهات عنيفة بين المنتمين إلى إثنيات المرشحين الآخرين.

ففي بعض المدن الرئيسة في الجنوب الغربي، والجنوب الجنوبي، وقعت مواجهات عنيفة بين بعض اليوروبويا والإيبو؛ حيث منع بعض اليوروبا أفرادا من الإيبو المقيمين في لاغوس، من التصويت لبيتر أوبي، الذي هو من الإيبو، بينما منع بعض الإيبو في مدن بجنوب - الجنوب، وجنوب الشرق، بعض اليوروبا وغيرهم من التصويت لمرشحهم المفضل - تينوبو، أو أتيكو، اللذين ينتميان إلى اليوروبا والفولاني. وقد اضطر تينوبو إلى إصدار بيان بعد فوز أوبي بولاية لاغوس - مركز قوة تينوبو - داعيا فيه أنصاره إلى احترام النتائج، وعدم مهاجمة الإيبو أو غيرهم في لاغوس، الذين صوتوا لبيتر أوبي بدلا منه[٢١].

ومما يلاحظ أثناء إعلان النتائج وبعده، أن فوز تينوبو ونائبه كاشم شيتيما بالرئاسيات، أثار حماسة في المجتمع الإسلامي، بينما اعتبره المجتمع المسيحي نذير خطر؛ فالمسلمون مسرورون لأن محاولات المسيحيين الموحدة للتصويت لبيتر أوبي، قد فشلت في تحقيق هدفها، بينما يرى المسيحيون أن تفضيلهم التصويت لغير تذكرة «مسلم - مسلم» (تينوبو ونائبه) له ما يبرره، بسبب الجرأة المطلقة للحزب الحاكم في تبنّي مثل هذه التذكرة في دولة مثل نيجيريا، التي تتنوع فيها المعتقدات الدينية، وتواجه كل حين صدامات بين المسلمين والمسيحيين، خاصة وأن الفترة المنتهية التي شهدتها نيجيريا منذ ٨ سنوات ماضية، هي للرئيس المسلم، الذي اتُّهِم مرارا بعدم احترام التنوع الديني في حكمه، وتعييناته الوزارية. ويضاف إلى ما سبق، أنه قبل الانتخابات، وجد «متعقب العنف في الانتخابات النيجيرية» - وهو مورد تفاعلي، أنشأته ACLED بالشراكة مع مركز الديمقراطية والتنمية (CDD) في نيجيريا - أن العنف السياسي أثناء قرب انتخابات عام ٢٠٢٣م، ازداد بمستويات مماثلة لتلك التي شوهدت قبل انتخابات عام ٢٠١٩م، وأن العنف المتصاعد بين أعضاء الأحزاب السياسية، ومسؤولي الانتخابات، وكذلك الأنشطة الإجرامية والإقليمية، يؤشر إلى نقاط ضعف محتملة في فترة ما بعد الانتخابات. ويتركز هذا العنف في المواجهة

(21) Adeyemi Adepetun, et al., "LP's Lagos victory: Don't attack Igbo, others, Tinubu, Sanwo-Olu beg Lagosians," *The Guardian*, February 28, 2023, https://guardian.ng/news/lps-lagos-victory-dont-attack-igbo-others-tinubu-sanwo-olu-beg-lagosians/.

بين مؤيدي حزب معين، وضد المرشحين الآخرين، والاعتداء على مكاتب المفوضية الانتخابية والعاملين فيها، ومصادرة أوراق الاقتراع، وإحراق مكاتب بأكملها من قبل البلطجية[٢٢].

٤- قضايا الحكم الرشيد والديمقراطية

يأمل العديد من النيجيريين، أن يتمكن الرئيس الجديد من أداء أفضل في معالجة انعدام الأمن، والبطالة، والفقر المتزايد، كما يرون وجوب القيام بعمل أكثر منهجية للتخلص من الفساد، والكسب غير المشروع. ويتمتع تينوبو بسمعة متباينة في تحسين تحصيل الضرائب، والحد من الفساد في لاغوس، ولكن قدرته في مكافحة الفساد والشفافية على المستوى الوطني، محل شك لدى البعض، بسبب تعاملاته التجارية التي شابها الكثير من الغموض. واعتمادا على حكم الرئيس بخاري، فقد تشهد نيجيريا مرة أخرى مطاردة انتقائية للفساد؛ حيث سيكون أعضاء المعارضة أكثر انكشافا، وعرضة للمساءلة القانونية.

ويبدو - أيضا - أن قدرة الشباب النيجيري على المشاركة في الحياة السياسية، ما زالت مقيدة بشكل كبير، اعتمادا على مدى صعوبة وخطورة الإدلاء بأصواتهم، رغم نشاطه الكبير قبل الانتخابات. كما تسلط الأعداد المتضائلة من إقبال الناخبين الضوء، على كيفية استمرار السياسة النيجيرية ومؤسسات الدولة، في الإبعاد من المشاركة السياسية والانتخابية، بدلا من التضمين والإشراك.

ويضاف إلى ما سبق، أن هناك لهذه الانتخابات تأثيرا على الديمقراطية في نيجيريا، حيث يُنظر إلى مفوضية الانتخابات، التي من المفترض أن تكون محايدة، على أنها أداة في يد الحزب الحاكم، وأنها وكالة تفرض أي مرشح مفضل لديه كرئيس للبلاد. وقد زاد هذا التصور بسبب التجاوزات المزعومة في هذه الانتخابات.

٥- مصداقية الهيئة الانتخابية وجاهزيتها

يعني أداء المفوضية القومية المستقلة للانتخابات، والخلافات حول نتائج الانتخابات الرئاسية، أن الإصلاحات والدروس من الانتخابات الماضية، التي أعلنت المفوضية والحكومة النيجيرية تعلّمها، لم تُنَفَّذ بالكامل، وأن المفوضية الانتخابية كانت أقل استعدادا مما ادّعته، وخاصة فيما يتعلق بالإخفاقات اللوجستية، والتأخير المنتشر في فتح وحدات الاقتراع، مما أدى إلى إحباط الناخبين الذين ظهروا في مراكز الاقتراع مبكرا، بينما لم يتمكن العديد من الناخبين، وموظفو المفوضية الانتخابية، من تحديد مواقع وحدات اقتراعهم لعدة ساعات.

---

(22) ACLED, *Election Watch: Political Violence and the 2023 Nigerian Election* (Wisconsin: ACLED, 2023), https://acleddata.com/2023/02/22/political-violence-and-the-2023-nigerian-election/.

وفي حين شهدت انتخابات هذا العام نشر تكنولوجيا جديدة، بما في ذلك البيانات البيومترية، للتحقق من هوية الناخبين، عبر نظام اعتماد الناخبين ثنائي الوضع (Bimodal Voter Accreditation System)، بالإضافة إلى التحميلات المباشرة للنتائج على منصة إلكترونية عامة. ولكن تحميل غالبية النتائج على المنصة، استغرق أكثر من يومين، بعد إغلاق صناديق الاقتراع رسميا؛ حيث عانى مسؤولو الانتخابات من الاتصال بالإنترنت، وضعف التخطيط من قبل المفوضية الانتخابية، التي تخضع للفحص الدقيق، والنقد الشرس للاستخدام غير المتكافئ للتكنولوجيا، في نظام اعتماد الناخبين ثنائي الوضع، خاصة وأن نسبة ٢٣٪ فقط، هم من كانوا يثقون في المفوضية الانتخابية، قبل انتخابات عام ٢٠٢٣م، وقد تزايد انعدام الثقة لعدم اتباع المفوضية تأكيداتها وقواعدها المنبثقة عن تشريعاتها، المتمثلة في نشر نتائج الانتخابات على بوابتها، باستخدام نظام التكنولوجيا الجديد، فور التصويت من مركز الاقتراع بشكل مباشر؛ حيث يعرض على الجمهور. وعليه تحتاج المفوضية إلى شفافية صارمة في نقل النتائج الإلكترونية، وتبنّي طرق مختلفة لتعزيز أدائها، الذي هو دون المستوى، بما في ذلك طريق المساءلة والنزاهة الانتخابية.

خاتمة

من العرض السابق لحملات عام ٢٠٢٣م الانتخابية الرئاسية، وإجرائها، وفرز الأصوات، وإعلان النتائج، والعوامل المؤثرة مع بعض التحديات القائمة؛ يمكن القول: إن معالجة الأحمال الهائلة، التي تثقل كاهل نيجيريا، لن تكون سهلة على أي رئيس جديد، وأن هذه الانتخابات هي الأكثر تنافسية في البلاد. وتظهر الهوامش الضيقة والاضطرابات في بعض الولايات الرئيسة، أنه على الرغم من التحديات؛ فلا تزال الديمقراطية تتطور، ولو بوتيرة بطيئة، لا سيما أنه للمرة الأولى، منذ نهاية الحكم العسكري في عام ١٩٩٩م، فإن هناك قوة حزبية ثالثة، متمثلة في بيتر أوبي من حزب العمل، الذي تمكن من تحدّى مرشحَي الحزبين الرئيسين، وهيمنتهما.

ومع ذلك، سيحتاج بولا تينوبو - الرئيس المنتخب الجديد - في الأشهر التي تسبق أدائه اليمين، إلى حشد قدر غير عادي من السياسيين، وإبداء النية الحسنة، وبحث الإجماع، لإعادة توجيه وتوحيد نيجيريا المنقسمة والمتقلبة، خاصة في ظل الوضع الراهن، من انعدام الثقة بين النيجيريين، من مختلف المعتقدات والإثنيات.

عن المؤلف

حكيم ألادي نجم الدين، مدير مركز الأفارقة للدراسات والاستشارات، لاغوس - نيجيريا.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

مؤسسة غير حكومية مستقلة مقرها مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية. وقد تأسس المركز عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، من قِبَل مؤسسة الملك فيصل من أجل الحفاظ على إرث المغفور له الملك فيصل ومواصلة رسالته النبيلة في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. يُعدُّ المركز منصة للبحوث والدراسات الإسلامية والمعاصرة، تجمع الباحثين ومراكز الأبحاث من المملكة وحول العالم، من خلال المؤتمرات وورش العمل والمحاضرات، وإنتاج ونشر الأعمال الأكاديمية، وأيضًا من خلال الحفاظ على المخطوطات الإسلامية. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة النقاشات والاهتمامات الأكاديمية، مُتتبّعا إسهامات المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والفنون، والآداب قديماً، وحديثاً.

تضم إدارة البحوث بالمركز مجموعة من الباحثين المرموقين والواعدين الساعين إلى إنتاج أبحاث وتحليلات متعمقة في مختلف المجالات، كالدراسات الثقافية، وعلم الاجتماع الاقتصادي، والدراسات الإفريقية، والدراسات الآسيوية، بالإضافة إلى الدراسات اليمنية.

يحتوي المركز على المكتبة التي تحتفظ بمخطوطات إسلامية نفيسة، وقواعد بيانات ضخمة في مجال العلوم الإنسانية، كما يضم إدارة المتاحف التي تحتوي على ست مجموعات قيمة يحفظها المركز، ويحتوي كذلك على متحف الفن العربي الإسلامي. ويضم المركز «دار الفيصل الثقافية»، وهي ذراعه التنفيذية فيما يتصل بصناعة النشر؛ حيث تقوم الدار بإصدار الكتب والمجلات الثقافية والمحكَّمة، كما يضم «دارة آل فيصل» التي تُعنى بتوثيق سيرة الملك فيصل وأبنائه، وحفظ تراثه.

لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة موقع المركز https://kfcris.com/ar

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٥٥٥٠٤ (١١ ٩٦٦+) - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com